

المبحث الثالث

الباعث للبخاريّ إلى تقطيع الأحاديث وتكريرها في «صحيحه»

لقد عُرف البخاريُّ خَصِيْبًا في نتاجه، مُتَأَنِّيًا في تصانيفه كلّها، مع الإعدادِ الثَّامِّ لمادّتها، ومُعَاوَدَةِ النَّظَرِ فيها مُرَاجَعَةً وَتَنْقِيحًا^(١)، فَبَلَغَ في تنقيح «الجامع الصَّحيح» ذُرْوَةَ الْكِمَالِ الْمُمَكِّنِ، وَحُقِّقَتْ فِيهِ شَهَادَةُ الْحَاكِمِ أَبِي أَحْمَدَ (ت ٣٧٨هـ): «لَوْ قُلْتُ أَنِّي لَمْ أَرْ تَصْنِيفًا يَفُوقُ تَصْنِيفَهُ فِي الْمُبَالَغَةِ وَالْحُسْنِ، رَجَوْتُ أَنْ أَكُونَ صَادِقًا فِي قَوْلِي»^(٢).

فَلَمَّا بَشَّرَ الْبَخَارِيُّ بِإِخْرَاجِهِ النَّاسَ، طَبَّقَتْ شُهْرَتُهُ الْآفَاقَ، وَلَهَجَتْ بِمَدْيَحِهِ أَلْسِنَةُ الْحُذَّاقِ، فَتَكَاثَرَ الطَّلِبَةُ عَلَيْهِ مَا لَا يُحْصَوْنَ عَلَى مَدَارِ عُمُرِهِ الْمُبَارَكِ، فَتَسَلَّسَلَ بِهِمْ نَقْلُهُ وَرِوَايَتُهُ، حَتَّى بَلَغَ عَدْدُ مَنْ سَمِعَ «صَحِيحَهُ» الْأَلُوفَ^(٣)، «وَبَلَغَ حَدَّ التَّوَاتُرِ فِي شُهْرَتِهِ، وَصِيحَّةُ نَقْلِهِ، وَنَسَبَتِهِ إِلَى الْمُؤَلِّفِ، لَا يُنْكِرُ ذَلِكَ

(١) قد نقل عنه تلميذه ابن أبي حاتم الوراق أنه القائل: «صنفت جميع كتي ثلاث مرات»، انظر «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٤٠٣/١٢)، قال ابن الملقن في «التوضيح» (٧٩/١): «أي أنه ما زال ينقحها ويراجعها أكثر من مرة».

(٢) «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (مخطوط: ق/ ٢٨٣ب).

(٣) جاء مجموعهم في عدِّ الفربري تسعين ألفًا، كما في «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٣٢٢/٢)، وجاء في «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» لابن نقطة البغدادي (١٢٦/١) «وتهذيب الأسماء واللغات» للنووي قوله: «سبعون ألف رجل»، يقول خلدون الأحذب في كتابه «الإمام البخاري وجامعه الصحيح» (ص/ ٢١٧): «يغلب على الظن أنه تصحيف».

ولا يَتَشَكَّكُ فِيهِ إِلَّا مَنْ تَشَكَّكَ فِي الْمُتَوَاتِرَاتِ وَالْحَقَائِقِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي تَثْبُتُ
بِالضَّرُورَةِ^(١).

لقد كان من السَّهْلِ عَلَى مِثْلِ الْبَخَارِيِّ، أَنْ يَسْرُدَ الْأَحَادِيثَ بِجَمِيعِ طُرُقِهَا
فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ مِنْ كِتَابِهِ هَذَا كَمَا صَنَعَ تَلْمِيزُهُ مُسْلِمٌ فِي «مُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، لَكِنَّهُ
اخْتَارَ أَنْ يَسِيرَ فِيهِ عَلَى مَنَهِجِ قِوَامِهِ: جَمْعُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمُتَّصِلَةِ الْمُجَرَّدَةِ
مِنْ أُمُورِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسُنَنِهِ وَهَدْيِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِعْيَابٍ، مَعَ اسْتِنْبَاطِ الْفَقْهِ وَالسُّبُرَةِ
والتَّفْسِيرِ مِنْهَا، مُرْتَبًا لَهَا عَلَى الْأَبْوَابِ الْفَقْهِيَّةِ تَحْتَ عَنَاقِيقِ تَرَاجُمِ، وَهَذَا مَا
اضْطَرَّهُ إِلَى تَجْزِئَةِ الْحَدِيثِ وَتَقْطِيعِهِ أحيانًا، وَإِيرَادِ كُلِّ طَرَفٍ مِنْهُ فِي الْمَوْضِعِ
اللَّاتِي بِهِ، وَتَكَرَّارِهِ أحيانًا مَقْرُونًا بِفَائِدَةٍ زَائِدَةٍ.

وحيث أَنَّ بَعْضَ خُصُومِ السُّنَّةِ لَمْ يَفْهَمْ غُرُصَ الْبَخَارِيِّ مِنْ تَصْنِيفِ كِتَابِهِ
وَطَرِيقَتِهِ فِيهِ، اسْتَنْقَلُوا هَذَا الْأَسْلُوبَ مِنْهُ فِي التَّقْطِيعِ وَالتَّكَرُّارِ لِلْحَدِيثِ فِي مَوَاضِعَ
مِنْ كِتَابِهِ، مَا عَبَّرَ عَنْهُ (جَمَالُ الْبَنَّا) بِقَوْلِهِ: «لَوْ أَنَّ الْبَخَارِيَّ لَمْ يَعِدِدْ إِلَى هَذَا
التَّكَرُّارِ، فَلَرَبَّمَا صَدَّرَ كِتَابَهُ فِي نِصْفِ حَجْمِهِ الْمَطْبُوعِ، وَلَا سِتْرَاحَ وَأَرَاخَ!»^(٢).

وَقَالَ (عَبْدُ الصَّمَدِ شَاكِرٌ): «الْأَحَادِيثُ الْمَكْرُورَةُ -سِوَا بَلَا مَنَاسِبَةٍ أَوْ بِمَنَاسِبَةٍ
جَزْئِيَّةٍ- فِي كِتَابِهِ، قَدْ بَلَغَتْ إِلَى حَدٍّ تَشْمِئُتُ مِنْهُ النَّفْسُ، وَيَنْفِرُ مِنْهُ الطَّلْعُ! وَلَعَلَّهَا
مِنْ خُصَائِصِ هَذَا الْكِتَابِ وَحْدَهُ! .. وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا التَّكَرُّارَ الْمُجِلَّ الْمُخَالَفَ
لِلذُّوقِ السَّلِيمِ، لَيْسَ مِنْ صُنْعِ الْمُؤَلِّفِ، فَإِنَّهُ مَاتَ قَبْلَ تَدْوِينِ كِتَابِهِ، فَتَرَكَهُ مُسَوِّدًا،
فَتَصَرَّفَ فِيهِ الْمُتَصَرِّفُونَ بِلا رَوْيَةٍ، وَعَلَيْهِ فَيَقِلُّ الْإِعْتِمَادُ عَلَى الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ»^(٣).

فهذا الَّذِي أَنْكَرُوهُ عَلَى الْبَخَارِيِّ فِي التَّصْنِيفِ -هُوَ فِي حَقِيقَتِهِ- مَظْهَرٌ مِنْ
مَظَاهِرِ بَرَاعَتِهِ فِي التَّصْنِيفِ لَوْ فَفَقَهُوا، حَيْثُ اسْتِعَاضَ بِهَذَا التَّقْطِيعِ وَتَجْزِئِهِ لِلْمَتُونِ
عَنْ تَكْثِيرِ الْأَحَادِيثِ فِي «جَامِعِهِ الصَّحِيحِ»، وَإِلَّا لَكَانَ احْتِيَاجٌ إِلَى أَضْعَافٍ حَجْمِهِ

(١) «نظرات على صحيح البخاري» لأبي الحسن الندوي (ص/١٤).

(٢) «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم» لجَمَالُ الْبَنَّا (ص/١٥).

(٣) «نظرة عابرة إلى الصحاح الستة» (ص/٥٨).

لو أراد أن يوفي أبواب كتابه؛ و«كَرَّرَ الأحاديثَ بكثرة المعاني التي فيها، فَمَنْ وَهَّبَ الله له فهمها، وَدَّ تَكثِيرَهَا، وَمَنْ خَفَّتْ عليه، كَرِهَ تَكَرُّرَهَا»^(١)

يقول الكشميري (ت ١٣٥٣هـ) في الباعث للبخاري على هذه الطريقة:

«إِنَّ المصنَّفَ لَمَّا شَدَّدَ في شروط الأحاديثِ، حَتَّى أغمَضَ عَمَّا حَسِبُوهُ حَسَنًا، بل صحيحًا أيضًا: قَلَّتْ ذخيرة الحديث في كتابه، ثُمَّ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَتَمَسَّكَ منها على جملة أبواب الفقه، اضطرَّ إلى التَّكرارِ، والتَّوسُّعِ في وجوه الاستدلال، وذلك مِن كمال بداعته؛ وَمَنْ لا دراية له بمقوامه، ولا ذوق له في علومه: يَتَعَجَّبُ مِن حُجَجِهِ، ولا يدري أَنَّ التَّوسُّعَ فيه مِن أَجْلِ تَضْيِيقِهِ على نفسه في مادَّة الأحاديثِ، فيستدلُّ بالإيماءات، ويكتفي بالإيماضات»^(٢).

(١) «المختصر الصحيح» للمهلب بن أبي صفرة (١٤٧/١).

(٢) مقدمة «فيض الباري» (٣٦/١).